المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

آراء في السياسة الاقتصادية

العدد (١١) يونيو ٢٠٠٢

التشغيل والبطالة في مصر

تهدف سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" إلى الإسهام في حل المشاكل الاقتصادية الملحة في مصر، وذلك بتحليل أبعاد هذه المشاكل وتقديم مقترحات بشأنها. وتستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وقد اعتمد مجلس إدارة المركز مضمون هذا البحث والتوصيات الواردة به.

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل – الرئيس الفخري
طاهر حلمي – رئيس مجلس الإدارة
جلال الزربة – نائب رئيس مجلس الإدارة
محمد لطفي منصور – الأمين العام
عمر مهنا – أمين الصندوق الفخري
أحمد المغربي
أحمد بهجت
أحمد جلال
أحمد عز
أيمن لاظ
جمال مبارك
حاتم نيازي مصطفى
حازم حسن
رائد يحيى
رشيد محمد رشيد
شفيق بغدادي
عادل اللبان
فاروق الباز
مجدي إسكندر
محمد العريان
محمد تيمور
محمد شفيق جبر
محمد فريد خميس
معتز الألفي
منير عبد النور

الإدارة

أحمد جلال
المدير التنفيذي ومدير البحوث
سميحة فوزي
نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين

يعد التصدي لمشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان من أهم التحديات التي تواجه راسمي السياسة الاقتصادية في مصر في الوقت الحالي. ولهذا كان من الطبيعي أن تحتل هذه القضية مكان الأولوية في برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي، خاصة وأن تزايد البطالة يعني إهدار الموارد البشرية، وتهديد الاستقرار الاجتماعي، كما يؤدي إلى انعكاسات سلبية مباشرة على هؤلاء الذين لا يملكون مصادرا أخرى للدخل سوى قدرتهم على العمل. كيف إذن يمكن لمصر أن تواجه هذا التحدي؟

ليس هناك نقص في الآراء المطروحة على الساحة للحد من هذه المشكلة. فمن ناحية، هناك من يرى أن النمو كثيف العمل هو أكثر الحلول فعالية في المدى المتوسط. ومن ناحية أخرى، هناك من يعتقد أن التوظيف الحكومي ومساندة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر هما أسرع الحلول لتحقيق نتائج ملموسة في الأجل القصير. وتدور الفكرة الرئيسية في هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية حول وجهة النظر القائلة بأن الحلول الجزئية ليست كافية. فالاعتماد على النمو كثيف العمل دون الاهتمام بنوعية المعروض من الخريجين قد لا يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة. كما أن التوظيف الحكومي، وإن كان يؤدي إلى التخفيف الفوري من حدة المشكلة، إلا أنه يزيد من حدتها مستقبلا. ورغم أن تسهيل الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر سيولد فرصا للتشغيل الآن، إلا أن حجم هذه الفرص متواضع ولا يتناسب بأي حال مع حجم المشكلة. وعليه، فإن الحلول الفعالة وطويلة الأمد تستلزم تبني برنامج شامل للإصلاح، حتى وإن تطلب الأمر تنفيذه على عدة مراحل. ويجب أن يرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية، وهي: أولا، زيادة الطلب على العمل من خلال تنشيط الاقتصاد والنمو كثيف العمل وسياسة فعالة للهجرة. ثانيا، التنسيق بين العرض والطلب على العمالة من خلال إصلاح نظامي التعليم والتدريب. وأخيرا، تطوير أداء سوق العمل عن طريق الحد من تجزئته وجموده، مع حماية حق العامل في أجر مقبول وظروف عمل ملائمة. ونستهل هذا العدد بتوصيف موجز لخصائص مشكلة البطالة، ثم ننتقل إلى طرح أفضل الأساليب لمعالجة هذه المشكلة.

طبيعة المشكلة

تشير الإحصائيات الرسمية إلى انخفاض معدل البطالة السافرة في مصر من ١٢٪ عام ١٩٨٦إلى ٩٪ في ١٩٩٦ وإلى ٧,٤٪ عام ٢٠٠٠، وذلك باستثناء عام ٢٠٠١ حيث بلغت نسبة البطالة ٨,٨٪. ورغم عدم وجود اتفاق عام حول هذه النسب، إلا أنها تعتبر مرتفعة، بل إنها ضعف معدل البطالة الطبيعية أو الاحتكاكية (التي تصل إلى حوالي ٤٪)، وتعادل رقم مطلق يقدر بـ١,٥ مليون متعطل يتركز معظمهم بين الشباب وبصفة خاصة خريجي المدارس الثانوية. وأخيرا، فإن هذه المشكلة من المتوقع أن تتفاقم مستقبلا إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من حدتها. فمن المنتظر أن يزيد معدل عرض العمل بنسبة ٢,٦٪ سنويا خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠١٠، الأمر الذي يستلزم توليد حوالي ٦٣٨,٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنويا، وهو رقم يفوق المتوسط المحقق خلال العقد الماضي والذي يقدر بـ٤٣٥,٠٠٠ فرصة عمل سنويا.

زيادة الطلب على العمالة

بما أن تعريف البطالة هو زيادة العرض عن الطلب على العمالة، فإن المفتاح الرئيسي لحل هذه المشكلة يكمن في زيادة الطلب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراءات تنشيط الاقتصاد، والنمو كثيف العمل وسياسات فعالة للهجرة، ونقدم فيما يلي تفصيلا لهذه الجوانب.

النمو الاقتصادي

اتسم النمو الاقتصادي في مصر في السنوات الأخيرة بالبطء الشديد، وهو ما أثر سلبا على قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. فخلال التسعينيات بلغ معدل النمو في المتوسط ٤٫٤٪، وهو ما يقل عن المعدل المستهدف والمقدر بـ٧٪. وقد انخفض معدل النمو في ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣٫٥٪، ومن المنتظر أن يزيد في ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٤٪ فقط. وفي نفس الوقت، لم يتعد المعدل السنوي لنمو الإنتاجية ١٫٦٪ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨، في حين بلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة ٢٫٧٪.[١] وقد أدت الإنتاجية المنخفضة مع معدل النمو السريع في القوى العاملة إلى تفاقم مشكلة البطالة وتآكل الأجور الحقيقية حتى وصل متوسط الأجور في ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ثلثي المتوسط في عام ١٩٨٥/١٩٨٦.

وتتعدد العوامل المسؤولة عن تواضع معدلات النمو وتوليد فرص العمل. ويرتبط بعض هذه العوامل بأسلوب إدارة الاقتصاد الكلي، والذي أدى في الآونة الأخيرة إلى تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي. ويعد أسلوب إدارة سياسة سعر الصرف المسؤول الرئيسي عن هذا التباطؤ، إذ حاولت الحكومة حتى وقت قريب الحفاظ على ثبات قيمة الجنيه مقابل الدولار بأي تكلفة، بما في ذلك رفع سعر الفائدة. وقد ترتب على السياسة النقدية المقيدة مع التوسع المالي في بعض المشاريع العامة التي تتسم بمحدودية علاقات الترابط الخلفي، إلى تضييق الائتمان، ومزاحمة أنشطة القطاع الخاص والتوسع في الاستثمار العقاري. وقد ساعد التحول مؤخرا نحو سياسة سعر صرف أكثر مرونة على إعطاء السلطات النقدية قدرة أكبر على المناورة، ولكن الخوف من الدولرة وارتفاع معدل التضخم قد أديا إلى عدم الاستفادة من إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة لتنشيط الاقتصاد.

أما العوامل الأخرى التي تفسر تواضع كل من معدلات النمو وتوليد فرص عمل جديدة، فهي هيكلية في طبيعتها، وتتمثل في تحيز السياسات الاقتصادية نحو تشجيع الإنتاج للسوق المحلي بدلا من السوق الخارجية، وللمشروعات كثيفة رأس المال على حساب المشروعات كثيفة العمل، فضلا عن مناخ الأعمال غير المشجع على الاستثمار. أما التحيز ضد التصدير فيرجع إلى المغالاة في متوسط التعريفة الجمركية وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والضرائب وتكلفة المعاملات كنتيجة لعدم كفاءة الأطر المؤسسية.[٢] وقد نتج عن ذلك تآكل الطلب على العمل وحرمان الاقتصاد المصري من فرص البيع في الأسواق العالمية ومن استخدام أكثر عوامل الإنتاج توافرا في مصر وهو عنصر العمل. أما التحيز لصالح المشاريع كثيفة رأس المال فمصدره اتباع بعض السياسات مثل الإعفاءات الضريبية، وبيع الأراضي بأسعار زهيدة نسبيا، والإقراض المدعم في بعض الحالات. وفي الوقت نفسه، أدى تعقد القواعد المنظمة للعمل وطول فترة إجراءات التقاضي إلى ارتفاع أسعار العمالة، مما دفع المستثمرين إلى تفضيل الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والاعتماد على العمالة المؤقتة، وكلاهما يقلل الطلب على العمل. وأخيرا، يمكن إرجاع التباطؤ في معدلات النمو وتوليد فرص العمل إلى ضعف معدل الاستثمار كنتيجة لعدم جاذبية مناخ الأعمال في مصر مقارنة بالدول الأخرى. وعلى الرغم من أن الإصلاحات التي تمت مؤخرا قد أزالت بعض معوقات الاستثمار، إلا أن استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا تشير إلى أن الشركات مازالت تعاني من عدم كفاءة الإدارة الضريبية والجمركية وفض المنازعات فضلا عن عدم اليقين بالنسبة للسياسات الاقتصادية في المستقبل. وقد ترتب على ذلك عدم قدرة مصر على تعبئة المدخرات الأجنبية الكافية– والمقدرة بنحو ٥ مليار دولار سنويا– للوصول إلى معدل النمو المستهدف (٦–٧٪) ومن ثم توفير فرص عمل كافية للسكان.

ويتطلب تحفيز الطلب على العمل اتخاذ عدة إجراءات لتنشيط الاقتصاد في المدى القصير، كما يتطلب اتخاذ مجموعة أخرى من الإصلاحات لرفع معدلات النمو كثيف العمل في المدى المتوسط. وتشتمل إجراءات تنشيط الاقتصاد في المدى القصير على اتباع سياسة نقدية توسعية ونظام أكثر مرونة لسعر الصرف وسياسة مالية محافظة، فضلا عن الاقتراض الخارجي. ولن يترتب على هذه السياسات بالضرورة حدوث ضغوط تضخمية أو الاتجاه نحو الدولرة نظرا لانخفاض معدل التضخم حاليا فضلا عن ارتفاع مستوى الطاقات غير المستغلة. ويستلزم رفع معدل النمو كثيف العمل اتباع برنامج للإصلاح الاقتصادي يستهدف الحد من التحيز ضد الصادرات، وإعادة النظر في أسعار رأس المال مقارنة بالعمل، فضلا عن اتخاذ إجراءات لتحسين مناخ الأعمال. وكل هذا يعني أن مصر في حاجة إلى تنفيذ جولة ثانية من الإصلاحات الجذرية على غرار ما تم تنفيذه في بداية التسعينيات.

الهجرة

ساعدت الهجرة أو الطلب الخارجي على إيجاد فرص عمل للعمالة المصرية في الدول العربية المصدرة للنفط خلال العقود الأخيرة. فقد عملت الهجرة الخارجية ليس فقط على استيعاب نسبة كبيرة من فائض العمالة المصرية من جميع الفئات ومختلف المناطق الجغرافية، بل أيضا على توفير احتياجات مصر من النقد الأجنبي. إلا أن تحويلات العاملين بالخارج لم تنمُ بالقدر الكافي (شكل١)، وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار البترول، وتحول الطلب في الدول المنتجة للنفط تجاه العمالة الآسيوية الرخيصة الأجر، فضلا عن محدودية السياسات المساندة للهجرة الخارجية.

الشكل رقم (١): تحويلات العاملين، ١٩٨٥–١٩٩٩

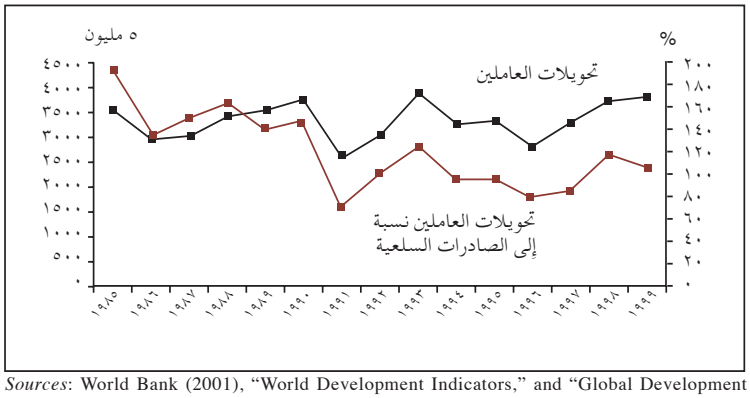

Sources: World Bank (2001), "World Development Indicators," and "Global Development Finance," CD-ROM.

وعلى الرغم من أن واضعي السياسة الاقتصادية في مصر لا يملكون السيطرة على تحول الطلب الخارجي الناتج عن الأزمات البترولية، إلا أن هناك سلسلة من الإجراءات يمكن اتخاذها من أجل زيادة أو الحفاظ على نصيب مصر من سوق العمل الخارجي. ومن الأمثلة الناجحة قيام وزارة التعليم بتنظيم إعارة المدرسين للعمل في دول مثل المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا، وقد يكون من المفيد أن تحذو الوزارات الأخرى حذو وزارة التعليم. كذلك يمكن للحكومة أن تقوم بالتفاوض مع الحكومات الأخرى حول قواعد عامة لتنظيم انتقال العمالة وأحوال العمل وسياسات عودة العمالة، على أن تتم هذه المفاوضات على أساس ثنائي أو في سياق اتفاقات إقليمية. كما يمكنها أيضا إتاحة المعلومات حول فرص العمل المتوفرة. وهذه بعض الأمثلة فحسب، إذ أن عملية تصدير العمالة تتطلب إستراتيجية مماثلة لتلك المصممة لتصدير السلع والخدمات.

إصلاح التعليم والتدريب

كما سبق وأشرنا، لا يمكن مواجهة مشكلة البطالة من خلال الإجراءات المحفزة للطلب فحسب، بل يجب الاهتمام بإصلاح نظام التعليم لتوفير نوعية الخريجين والمهارات المطلوبة في سوق العمل. ورغم قدرة التدريب على سد بعض النقص في العملية التعليمية وتوفير المهارات العملية، إلا أنه لا يعتبر بديلا عن إصلاح التعليم. ويتناول الجزء التالي هاتين القضيتين.

التعليم

حققت مصر تقدما كبيرا فيما يتعلق بانتشار التعليم بين الذكور والإناث على جميع المستويات التعليمية، وتكشف البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٧ عن تحسن في نسبة الالتحاق يقدر بـ٥٠٪ في المدارس الابتدائية، و١٧٥٪ في المدارس الثانوية، وأكثر من ٢٠٠٪ بالنسبة للتعليم العالي، وتشير أيضا إلى أن معظم الأطفال قد تم إلحاقهم بالتعليم الأساسي.

إلا أن هذا الانتشار أو ارتفاع معدل الالتحاق جاء على حساب درجة ملاءمة أو اتساق نوعية الخريجين مع متطلبات سوق العمل. وعلى الرغم من أن الحكومة قد خصصت حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، إلا أن مستوى صيانة الأبنية التعليمية قد تدهور، وزاد عدد الطلاب لكل مدرس، وانتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية. وقد بلغت نسبة الطلاب الذين تلقوا دروسا خصوصية في ١٩٩٧/١٩٩٨ أكثر من ٥١٪ من الإجمالي، بما فيها الطلاب من الأسر محدودة الدخل. وقد أدى ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى تحول "مجانية التعليم" إلى "شعار زائف". وفضلا عما سبق، هناك توسع مستمر في التعليم الثانوي، وهي الفئة التي تتركز فيها البطالة بشكل رئيسي.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن تفسير هذا القصور في النظام التعليمي؟ يتمثل مفتاح الإجابة عن هذا السؤال في غياب الحوافز.[٣] فمن ناحية، يفتقد المدرسون إلى الدافع للتدريس في الفصول الدراسية كنتيجة لعدة عوامل منها، انخفاض مستوى الرواتب؛ عدم ارتباط ترقيتهم بمستوى أداء طلابهم؛ عدم تعرضهم للعقاب في حالة التقصير، وأخيرا ارتفاع ربحية التدريس خارج الفصول الدراسية. أما من ناحية الآباء، فهم لا يشاركون في الأنشطة المدرسية واختيار المدرسين، وغالبا ما يضطرون إلى إلحاق أبنائهم في مدرسة بعينها. وفي ظل هذه الظروف، يصعب القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، حتى ولو تم الاستعانة في ذلك بقوة الشرطة. أما بالنسبة للطلاب، فيقتصر تركيزهم على حفظ المواد الدراسية بهدف الحصول على درجات مرتفعة تؤهلهم للشعب التعليمية رفيعة المستوى. وأخيرا، فإن الموظفين الإداريين مثلهم مثل المعلمين، لا يرون ارتباطا بين كل من الراتب والترقي في العمل من جهة، والكفاءة في مراقبة وتنظيم وتطوير العلمية التعليمية من جهة أخرى. كما أدت المركزية المفرطة إلى خلق فجوة بين المسؤولين عن الخدمات التعليمية والمستفيدين منها، ومن ثم إلى ضعف المحاسبة وصعوبة المراقبة كنتيجة لارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات وتحليلها.

وتستلزم المواءمة بين العرض والطلب على العمل وتخفيف حدة البطالة اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف تغيير هيكل الحوافز. ففي المدارس العامة، يجب تحفيز المدرسين من خلال تقديم المكافآت المالية والمعنوية. كما يجب تشجيع الآباء على المشاركة في الأنشطة المدرسية، وإن أمكن في اختيار المدرسين كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من القيام بإصلاحات لتدعيم المنافسة بين المدارس، مثلا من خلال السماح للطلاب باختيار المدرسة التي يرغبون في الالتحاق بها، وذلك بناء على المعلومات التي يجب أن توفرها وزارة التربية والتعليم.

وبالرغم من أن اعتبارات الربح والمنافسة في المدارس الخاصة تساعد على حل كثير من المشاكل التحفيزية السابق الإشارة إليها، إلا أن هناك مسؤولية على الحكومة في الإشراف على هذه المدارس لضمان توافر المنافسة العادلة، والمعلومات الدقيقة عن أداء المدارس، والتكافؤ في الحصول على الخدمات التعليمية، فضلا عن توفر حد أدنى من المناهج التعليمية لجميع الطلاب.

وأخيرا، هناك حاجة لإعادة النظر في تمويل التعليم. فقد نادى العديد من المحللين بتخصيص نسبة أكبر من الاعتمادات للتعليم الأساسي بدلا من التعليم العالي. وإلى جانب ذلك، يشير كل من النمو السريع في السكان، ونضوب الموارد الحكومية، فضلا عن زيف شعار مجانية التعليم إلى ضرورة الاعتماد بقدر أكبر على جهود القطاع الخاص والتحول إلى التعليم بمصروفات. ولضمان حصول الطلاب من الأسر محدودة الدخل على نفس مستوى التعليم الذي يحصل عليه القادرون، يمكن للحكومة تطبيق "نظام الكوبون" والذي قامت شيلي باتباعه، أو تعويض المدارس مباشرة عن التكلفة الاقتصادية لتعليم الطلاب الفقراء.

التدريب

يساعد التدريب على تصحيح بعض الاختلالات بين العرض والطلب على العمل، وذلك من خلال توفير وتطوير المهارات التي تتناسب مع احتياجات السوق. ويُلاحظ أن الحاجة إلى برامج تدريبية فعالة تصبح أكثر إلحاحا كلما كان نظام التعليم غير قادر على توفير احتياجات الشركات من مهارات معينة.

وعلى الرغم من أن مصر لا ينقصها المؤسسات التدريبية، إلا أن هذه المؤسسات تعاني من الانخفاض النسبي في الكفاءة ونقص التمويل فضلا عن المعوقات البيروقراطية. وهنا تبرز بوضوح الحاجة إلى برامج تدريبية فعالة، وهو ما تعكف الحكومة علي دراسته في الوقت الحالي. ومن الحلول المطروحة في هذا

الصدد إنشاء صندوق قومي للتدريب على غرار ما قامت به دول متقدمة مثل فرنسا، ودول نامية مثل سنغافورة وكوت دي فوار والهند وقبرص. ورغم أن طريقة تنظيم وتمويل هذا الصندوق تختلف من دولة لأخرى، إلا أن مدى نجاح هذا الصندوق يعتمد في المقام الأول على مدى استقلاله الإداري والمالي ومدى اعتماده على الطلب. ويعد هذا الخيار جديرا بالدراسة بالنسبة لمصر.

تطوير آليات سوق العمل

وحتى لو تمكنا من معالجة الاختلالات في جانبي العرض والطلب على العمل، فقد يخلق سوق العمل في حد ذاته بعض الاختلالات نتيجة لجمود الأجور وتجزئة السوق أو عدم كفاءة القواعد المنظمة لسوق العمل، وهي النقاط التي نعرضها تباعا.

وفيما يتعلق بجمود الأجور، تشير الأدلة إلى أن مصر لا تعاني من هذه المشكلة، إذ أن الحد الأدنى للأجور ليس ملزما وليس هناك ربط كامل بين مستويات الأجور ومعدلات التضخم "wage indexation". ومع أن الأجور الاسمية غير مرنة في اتجاه الهبوط، إلا أن متوسط الأجور الحقيقية قد انخفض بين العامين ١٩٨٥/١٩٨٦ و١٩٩٤/١٩٩٥. وعلى النقيض من ذلك، يعاني سوق العمل من التجزئة الشديدة، وتقوم الحكومة بدور المُشغِل الرئيسي (جدول ١). وفي محاولة للحد من هذا الدور، قامت الحكومة بإلغاء برنامج التشغيل الحكومي لخريجي المدارس الثانوية والجامعات في بداية التسعينيات. إلا أن تكالب نحو ٥ مليون مواطن على التقديم في برنامج التشغيل الحكومي الذي تم الإعلان عنه مؤخرا والذي تضمن ١٧٠,٠٠٠ وظيفة حكومية يعد دليلا على تطلع الكثيرين، وخاصة الذين يستطيعون الانتظار، للحصول على وظيفة حكومية مأمونة وبساعات عمل منخفضة. وإن صح هذا التفسير، فإن الآثار التي خلفتها سياسة التشغيل الحكومي ربما تسببت في الزيادة المفتعلة للحد الأدنى من الأجور للتوظف في القطاع الخاص، مما ينتج عنه تضاؤل الطلب على العمالة.

الجدول رقم (١): توزيع العمالة حسب التعليم المتحصل (من سن عشر سنوات فأعلى، نسبة مئوية)

القطاع	تحت المتوسط	متوسط فأعلى	جامعي فأعلى
الحكومة	٧	٤٧,٢	٥٥,٦
قطاع الأعمال العام	٥,٣	١٥,٨	١٤,٧
القطاع الخاص الزراعي	٥٧,٦	٩,٦	٢,٦
القطاع الخاص غير الزراعي	٢٩,٧	٢٤,٥	٢٣
جميع القطاعات	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Sources: Bridsall, Nancy and Lesley O'Connell (1999) "Putting Education to Work in Egypt," Growth Beyond Stabilization: Prospects for Egypt, Conference Proceedings, ECES.

أما فيما يختص بالقواعد المنظمة للعمل، فهي ملائمة بشكل أكبر للاقتصاد المركزي وليس اقتصاد السوق، حيث تعمل هذه القواعد على الحيلولة دون فصل العاملين لأي سبب غير سوء السلوك الجسيم. كما أنها لا توفر إمكانية إبرام العقود على أساس التفاوض الجماعي أو البت الفعال في النزاعات. وهنا تبرز المفارقة، حيث إن ذات القواعد لا تقدم أي حماية للعاملين في القطاع غير الرسمي مع أن هذا القطاع يضم حوالي ٨٠٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص. كما أنه من المعلوم أن أصحاب الشركات في القطاع الخاص قد وجدوا أساليب للالتفاف حول هذه القواعد. أما الشركات الكبرى، وخاصة الأجنبية، فربما اضطرت إلى الالتزام بهذه القواعد أو تجنب تشغيل العاملين المصريين إن أمكن.

ويهدف مشروع قانون العمل الجديد إلى تحقيق التوازن المنشود بين العاملين وأصحاب العمل، وإلى تطوير عملية تحديد الأجور. ورغم أن هذا القانون يعد خطوة على الطريق السليم، إلا أنه لن يشارك بشكل فعال في الحد من البطالة في غيبة إصلاحات أخرى موازية، مثل تلك المرتبطة بسياسة التشغيل الحكومي وكفاءة القطاع الإداري والقطاع غير الرسمي.

ملاحظات ختامية

يفصح التحليل السابق عن أن إيجاد حل فعال لمشكلة البطالة يعد بمثابة إصلاح الاقتصاد ككل. ويرجع ذلك من ناحية إلى المنهج المتبع في هذه الدراسة والذي يركز على التوصل إلى حل دائم وفعال لمشكلة البطالة. كما يرجع من جهة أخرى إلى حقيقة أن الاقتصاد المصري مازال في طور التحول نحو اقتصاد للسوق يتسم بالنضج.

وهنا لابد من التأكيد على ضرورة ألا نسمح لضخامة الإصلاحات المطلوبة بأن تشكل رادعا أمام البدء في عملية الإصلاح. فالنهج الإصلاحي المقترح لا يقضي بتنفيذ جميع عناصره بصورة فورية، كما أنه لا يعني الانتظار لجني الثمار بعد الانتهاء من جميع الإصلاحات. بل على العكس، من المفروض أن تأتي إجراءات تنشيط الاقتصاد بنتائج إيجابية في المدى القصير. وفي نفس الوقت، يتعين البدء في تنفيذ ما تبقى من برنامج الإصلاح الهيكلي من أجل ضمان نمو كثيف العمل يتسم بالاستمرارية؛ وسياسة للهجرة أكثر فاعلية؛ ونظم تعليمية وتدريبية أكثر كفاءة؛ وسوق عمل تتميز بآليات فعالة.

كتب هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية الدكتور أحمد جلال، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

* هذا العدد صدر أيضا باللغة الإنجليزية.

١- رضوان، سمير (دراسة ستصدر قريبا). "التشغيل والبطالة في مصر: مشاكل تقليدية وعلاج غير تقليدي،" سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٢- جلال، أحمد وسميحة فوزي (٢٠٠١). "لغز الصادرات في مصر،" سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد رقم ٩، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٣- جلال، أحمد (٢٠٠٢). "مفارقة التعليم والبطالة في مصر،" ورقة عمل رقم ٦٧، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٤- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠١). "الاستثمار في المستقبل: صندوق التدريب القومي في مصر."

لمزيد من المعلومات عن المركز وإصداراته اتصل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية:
مركز التجارة العالمي – ١١٩١ كورنيش النيل – الدور ١٤ – القاهرة ١١٢٢١ – مصر
تليفون: ٥٧٨١٢٠٢ (٢٠٢) فاكس: ٥٧٨١٢٠٥ (٢٠٢)
E-mail: eces@eces.org.eg http://www.eces.org.eg